جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الخامس والأربعون /ج٢
تشرين الثاني /٢٠٢١

(أصالة الفعل بين التَّعدِّي واللُّزوم) عند الدكتور إبراهيم السَّامرَّائيّ

الباحث حسين كريم جابر أ.م.د. نهلة عبدالله خلف
جامعة واسط / كلِّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

الملخص

شغلت ظاهرة الأفعال في كتب القدماء والمحدثين حيّزا مهما، فكان لهم منها بضاعة سنيّة، إلّا أنّ ثمّة أمرًا متعلّق بهذه الظاهرة ، هو الأصالة والقِدم بين الأفعال، فمن المسائل التي أثيرت في هذا العصر مسألة أصالة الفعل أمتعدٍّ هو أم لازم، فكان لها الوقع تحديدًا بين العلَّامتين: الدكتور مصطفى جواد، والدكتور وإبراهيم السَّامرَّائيّ، إذ رأى الأوَّل أنّ الأصالة في الأفعال هو التعدِّي، وردَّ عليه الآخر هذه الرؤية ، وأقرّ بأنَّ اللزوم هو الأصل في الأفعال، وفق أدلَّة وحجج ستشير إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحيَّة: أصالة الفعل، التعدِّي، اللزوم، إبراهيم السَّامرَّائيّ.

(Authenticity of the verb between transgression and impermissibility) According to Dr. Ibrahim Al-Samarai

Hussein Karim Jabr Prof. M. Dr. Nahla Abdullah Khalaf
Wasit University / College of Education for Human Sciences
husin33442@gmail.com

Abstract

Among the issues that have been raised in this era is the issue of the authenticity of the verb that is transgressive or necessary, and it had an effect specifically between the two signs: Dr. Mustafa Jawad and Dr. Ibrahim Al-Samarani, as the first saw that the authenticity in actions is transgression, and the other responded to this vision, and he acknowledged that the imperative is The origin is in verbs, according to the evidence and arguments that the study will refer to.

Key words: authenticity of the verb, trangression, impermissibility, Ibrahim Al-Sammar.

أصالة الفعل أمتعدٍّ أمّ لازم:

ذهب أكثر علماء اللُّغة العربيّة القدماء والمحدثون إلى أنّ الفعل –من حيث معناه– ينقسم على قسمين (يُنظر: ابن السرَّاج، ١٩٩٦: ١٦٩/١، وابن مالك، ١٩٩٠: ١٤٨/٢)، لا ثالث لهما، هما: فعل متعدّ وآخر لازم، وذهب بعضهم إلى أنّ الفعل ينقسم على ثلاث أقسام: الأوّل المتعدّي، والثاني اللّازم، والثالث ما ليس لازما ولا متعدّيا، وعنوا بالأخير (كان وأخواتها) (يُنظر: ابن هشام: ١٧٦/٢)، والّذي عليه تقصّي البحث القسمان: المتعدِّي واللازم.

الفعل المتعدّي: هو الّذي تجاوز فاعله إلى مفعول واحد أو أكثر(يُنظر: أبو بركات الأنباريّ: ٨٥ – ٨٦، وأبو حيَّان، ١١٩٨: ٢٠٨٨)، ويُسمّى الفعل الواقع؛ لوقوعه على مفعوله (يُنظر: ابن عقيل،١٩٨٣: ٤٢٧/١)، وهو مصطلح كوفّي (يُنظر: الفرَّاء، ١٩٨٣: ١٥٠/٢) ، وأيضا الفعل المجاوز؛ لتجاوزه الفاعل إلى مفعوله (يُنظر: الصبَّان: ١٢٥/٢)، والأشهر في نعته (الفعل المتعدّي) (يُنظر: ابن عقيل،١٩٨٣: ٤٢٧/١)، وله علامتان: الأولى: أن يقبل (هاء) الضمير الّذي يعود إلى المفعول به، في نحو قولك: (زيدا ضربتُهُ) (يُنظر: ابن الناظم، ٢٠٠: ١٧٧)، والعلامة الأخرى: أن يصح صياغة اسم مفعول تامّ منه بأن يستغنى عن حرف الجرّ، نحو: (نُعِتَ، فهو منعوت)، فلو صِيغَ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ، لعُدّ الفعل لازما،(غَضِبَ زيدٌ على عمرٍو، فهو مغضوبٌ عليه) (يُنظر: الرضي، ١٩٩٦: ٢٨٢/١).

والفعل المتعدي ثلاثة أضرب:

الأوَّل: متعد لمفعول واحد، كقولك: ضربتُ زيدًا(يُنظر: الأزهريّ، ٢٠٠٠: ٤٦/١).

والثاني: ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهي أفعال الظّنّ، واليقين، والتحويل، والأخير: ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر (يُنظر: ابن يعيش: ٧٧/٧ – ٧٨). ويتعدى لثلاثة مفاعيل، بالهمزة عنِ المتعدّي إلى مفعولين" (يُنظر: الزمخشريّ، ٢٠٠٤: ٢٥٨)، ذكر سيبويه ثلاثة أفعال هما: (أريت، ونَبَّأت، وأعلمت) (يُنظر: سيبويه، ١٩٩٦: ٤١/١)، والكثير نحو هذه الأفعال (يُنظر: أبو حيَّان، ١١٩٨: ٢١٣٣)، التعدي عند سيبويه يطلق على ما كان (متعدٍ وما كان لازما) (يُنظر: سيبويه، ١٩٩٦: ٣٤/١).

والفعل اللّازم: هو الّذي لا يتعدّى فاعله، ولا ينصب مفعولا به، كـ(ذهب، جلس...) (يُنظر: ابن الناظم، ٢٠٠: ١٧٨)، قال سيبويه: "فأمّا الفاعل الّذي لم يتعدّه فعله فقولك: ذَهَبَ زيدٌ، وجَلَسَ عمرٌو" (سيبويه، ١٩٩٦: ٣٣/١)، وقال ابن السّرّاج: "والأفعال الّتي لا تتعدّى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلا من أفعال النّفس غير متشبّث بشيء خارج عنها" (ابن

السرَّاج، ١٩٩٦: ١/١٦٩). فهذه الَّذي ذكرها ابن السَّرَّاج بعض العلامات التي ينماز بها من المتعدِّي وغيرها وجِدَ: عدم قبوله لضمير المفعول به (الهاء والكاف) ونحو هذا" (الجورجيّ، ٢٠٠٤: ٦٣٣).

فلم تكن لتُثار –عند القدماء– مسألةُ الأصالة والأسبقيَّة بين التعدِّي واللزوم، وتحديدًا بين الأستاذين مصطفى جواد وإبراهيم السَّامرَّائيّ؛ إذ يرى الدكتور مصطفى جواد: "إنّ الأصل في الأفعال التعدّي؛ لأنّ الحياة على اختلاف أنواعها وتباينها وطرائقها تعتمد على التّعدي، وإنّ اللّزوم عارض طارئ، وعلى هذا تكون الأفعال الّتي يكثر فيها اللزوم، مثل: (فرِح، ويفرَح)، والّتي يغلب عليها اللازم، مثل: (سهُل، ويسهُل) حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثُّلاثي المجرّد، ويكون الضّرب الّذي خالف هذين الوزنين منَ الأفعال اللازمة، مثل: (دخل، وخرج، ونام) من باب العلاج الذّاتيّ محدودًا حيث يكاد يكون معدوما)" (مصطفى جواد، ١٩٥٥: ٧، و١٩٦٧: ٢٤).

وقد أشار السَّامرَّائيّ إلى رأي الدكتور مصطفى جواد، بقوله: "وهذا الرّأي ممّا انفرد به الدكتور مصطفى جواد، ولم يقل به غيره منَ المعنيّين بالمشكلات اللُّغوية" (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٣).

أمّا السامرائي فلم يرتضِ لهذا القول، وذهب خلاف الدكتور جواد، وكان قد طاوع الدكتور السَّامرَّائيّ الباحثُ عمرُ الخزاعلة، قال: "وإنَّني لأميل إلى ما ذهب إليه السَّامرَّائيّ، وأجد أنَّ المنطق يدعو إلى قبول فكرة أصالة اللزوم في الأفعال." (عمر الخزاعلة١٩٩٧: ١٦٣)، قال: "والَّذي أراه أنَّ الفعل أصله قاصر لازم، ثُمَّ يصار من هذه الحالة إلى المتعدّي، وذلك جريا على طبيعة العربيّة المتشبّثة أبدًا بالإيجاز، والإيجاز صفة الكلام البليغ" (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٤).

وكان رأيه يتَّكئ على ما يلي:

أوَّلا: الشاهد النحوي القديم (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٤)، مثّل له بقول جرير:

تَمُرُّوْنَ الدّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا (يُنظر: جرير: ٢٧٨).

ثانيا: واسقرى طائفة من الأفعال في التنزيل العزيز، فوجدها متعدّية في الكثير، ولازمة في القليل، وهذه الأفعال: (دخل، وأتى، وجاء) (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٤ – ٨٦).

أمّا ثالثا _من مواضع الإيجاز الّتي يُخفّف من أحرف الجرّ– ففي الأفعال، فهو عنده ما تعدَّ لاثنين ولثلاثة غير حاصل، وسبب ذلك سقوط حرف مقدَّر، قال: "فإذا قلتَ: أعطيتُ زيدًا درهمًا)...وكأنَّ التقدير: (أعطيت إلى زيد درهمًا)... و(كسا محمَّد جعفرًا جبَّةً) فهذه الأفعال قد أثرت وإعطاء (الدرهم) في(عبدالله) [زيد]، و(كسوة الجبَّة في جعفر)... فإذا قلت: ظننتُ زيدًا عالمًا، فكأنَّ التقدير: ظننتُ العلم في زيد، وهكذا سائر الأفعال، أمَّا ما ذهبوا إليه من الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل...فهي

تتعدَّى إلى واحد وهو المفعول الثاني، أمَّا الأوَّل فقد انتصب توسُّعا وذلك بإسقاط حرف الجرّ أمَّا الثالث فهو نعت للمفعول الثاني..." (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٧ – ٨٨ – ٨٩ – ٩٠).

وراح في غير موضع يقول "لا يُمكن أن تكون قوّة الفعل ناصبة لثلاثة مفاعيل... وأكبر الظَّنّ انّ قولهم: (أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا) من الأمثلة الّتي صنعها النَّحويّون، ولم نجد (أعلم) وأخواتها تنصب ثلاثة مفاعيل في نصوص فصيحة معروفة، ... وأنَّ (ظنَّ) وما يجري مجراها تتطلّب مفعولا واحدا، أمّا الاسم المنصوب بعدها فـ ...(حالا)، وتكون ما يسمى بـ (رأى) القلبيّة مثل (رأى) البصريّة" (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٦٨: ٩٠، و١٩٧١: ٦١).

إنّ مدار الدكتور السّامرّائيّ في إثبات أصالة اللّازم في هذا كلّه هو نزع الخافض، وقد اتّخذ من الإيجاز غطاء له، وليس عيبا هذا، فالحذف ضرب منَ الإيجاز (يُنظر: القزوينيّ، ٢٠٠٣: ١٥٤).

وإنّ إسقاط حرف الجرّ ليس مبتوتٌ فيه قياسا أبدًا؛ إذ ذهب الجمهور إلى أنّ إسقاط حرف الجرّ على نوعين: سماعيّ، وقياسي (يُنظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ١٤٩/٢ – ١٥٠).

والسَّماع وارد في سعة الكلام، يقول ابن السرّاج: "واعلم أنّه ليس كلُّ فعلٍ يتعدّى بحرف جرّ لك أن تحذف حرف الجرّ منه وتعدّي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعا عنهم" (ابن السرَّاج، ١٩٩٦: ١٨٠/١). أي: شيء من الضرورة الشِّعريَّة، أو السماع.

وأمّا الحذف القياسيّ، فهو الحذف المطّرد، في التعدية إلى (أن وأنّ)، نحو قولنا: (عجبتُ أن يدُوا) والأصل: (من أن يدُوا) أي: يُعطُوا الدِّيَّة، فيجوز الحذف معهما، فإن حصل لبْسٌ لم يجز ذلك، نحو: (رغبت في أن تقوم) أو (رغبت في أنَّك قائمٌ)، فلا يجوز حذف (في)؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللَّبْسُ ((يُنظر: الرضي، ١٩٩٦: ١٣٧/٤).

إنّ احتجاج السّامرّائيّ بالشاهد النَّحويّ القديم (قول جرير)، فاته أنّ هذا البيت قد رُوِي بروايةٍ أخرى، وهو: **مَرَرْتُمْ بِالدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا** (يُنظر: ابن منظور، ١٩٩٢: ١٦٥/٥).

فعلى هذا فالشاهد حمَّال أوجه، وقد ردَّه المبرد (يُنظر: المبرِّد، ١٩٩٧: ٣٣/١)، وقد وجدته في ديوانه مفارق للروايتين:

أَتَمضونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيَّا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرامُ (يُنظر: جرير: ٤١٦).

زد على هذا أنّ قولهم: (مررتُ زيدا) مُنِعَ من بعضهم؛ بسبب عدم قياسه وسماعه من العرب (يُنظر: ابن الورَّاق، ١٩٩٩: ٣٦٧)، أو خُصَّ بالضرورة الشعريَّة (يُنظر: ابن جني، ١٩٨٨: ٤٦)، أو لأنَّها لغة ضعيفة (يُنظر: ابن منظور، ١٩٩٢: ١٦٥/٥).

ثُمَّ أنَّ الحديث عنِ الأفعال الّتي استقرأها السّامرّائيّ (دخل، وأتى، وجاء) في التَّنزيل العزيز يطول، فأمّا (دخل)، فقد اختلف النحويّون فيه، أهو من قبيل اللّازم أم من قبيل المتعدّي؟، وهو عند سيبويه غير متعدّ، فقولك: (دخلت البيتَ) كقولك: (ذهبت الشامَ)، يعني أنّه قد أُسقط الجار من الكلام، وكان الأصل (ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت)، فحُذِف الجار اتّساعا واستخفافا (يُنظر: سيبويه، ١٩٩٦: ١/٣٥ – ٣٦)، ومثل هذا القول سلكه أغلب اللُّغويّين، فقد صنّفوه ضمن اللّازم المتعدّي بحرف جرّ (يُنظر: المبرّد، ١٩٩٤: ٤/٦١)، وقال الجرميّ: هو من قبيل المتعدّي، لانتصاب الاسم بعده (يُنظر: المبرّد، ١٩٩٤: ٤/٦١).

والّذي يبدو أنَّه إلى اللُّزوم أقرب منه إلى التعدّي، لأنّه يفتقر إلى حرف الجرّ عند قولك: (الشيء مدخول به، وإليه، وعليه) (يُنظر: ابن السرَّاج، ١٩٩٦: ٢/٣٤٤)، ويقول ابن السَّرَّاج: "(دخلتُ) مثلُ (غرتُ) إذ أتيت الغور، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعدّيا وجب أن يتعدّى (غرتُ)، ودليلٌ آخر: أنَّك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعدّيا إلّا كان مُضادُّهُ متعدّيا، وإن كان غير متعدّ كان مضادُّهُ غير متعدّ ... فوجب أن يكون (دخل) غير متعدّ" (ابن السرَّاج، ١٩٩٦: ١٧٠ – ١٧١)، وخلاصة القول: إنَّ (دخل) متعدِّي مع الأماكن ولازم في غيرها (الرضي، ١٩٩٦: ٤/١٣٦)، والمتتبع لـ (دخل) في التنزيل العزيز واجد هذا بجلاء، قال تعالى: **{فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي}** الفجر: ٢٩-٣٠.

أمّا الفعلان: (أتى، وجاء): قال الرَّاغبُ الأصفهانيّ (ت ٤٢٥ هـ): "أنَّ المجيء كالإتيان، لكن المجيء أعمّ؛ لأنَّ الإتيان مجيء بسهولة" (الراغب الأصفهانيّ، ٢٠٠٩: ٦٠). فالأغلب فيهما اللُّزوم، بيد أنّه يأتيان متعدّيان في القلة القليلة، تقول: أتاك زيدٌ، وأتى إليك، فلو كانا في الأصل متعدِّيين، لتعديا إلى مفعول ثانٍ في حال إضافة همزة التعدِّية أو التَّضعيف، وهذا غير واقع (الرضي، ١٩٩٦: ٤/١٤٠). ويحسن القول: إنَّ استقراء السَّامرَّائيّ لبعض الأفعال في التنزيل العزيز (دخل، وأتى، وجاء) هو غيضٌ من فيض؛ إذ لم يشر إلى الثلاثة أفعال جاء فيها الفعل متعدِّيا كثيرًا ولازما قليلًا (يُنظر: حسين العقيليّ، ٢٠١٦: ١٨٣).

وقوله في الأفعال المتعدّية لاثنين أو ثلاثة: غير حاصل، فإمعان النّظر فيه واجب، فالأفعال كـ (أعطى، وكسا) وما على نهجها متعدَّية لاثنين، وهذا متَّفق عليه في الغالب (يُنظر: بن يعيش: ٧/٦٣، وابن مالك، ١٩٩٠: ٢/١٥١)، فلِمَ الذّهاب إلى التأويل، فقولك: (أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوتُ جعفرًا جبّةً) كان التقدير: (أعطيت إلى زيد درهمًا، وكسوة الجبَّة في جعفر)، وأنَّ نزع الخافض هو من جعلها تتعدّى لاثنين، وقد تقدّم الحديثُ عنه وقلنا هو ليس بقياس وعدم حذفه هو الأشهر؛ إذ ورد

سماعا عنِ العرب، فصفوة الأقوال هنا بائنة فدعوته لا يقبلها منطق العربيّة الفصيح، ففيها منَ التَّكلف العسير، وقال أهل التّصيح اللُّغوي: قل: أعطيتُ فلانًا شيئا، ولا تقل: أعطيتُ إلى فلان شيئا، لأن (أعطى) منَ الأفعال المتعدِّية لمفعولين، ومثلها أشباهها (يُنظر: أسعد داغر، ٢٠١٢: ٧٧، عبّاس أبو السعود: ١١٩).

أمّا الأفعال النَّاصية لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فتقديره يشبه التقدير في الفعل (أعطى وكسا ...)، ولا نريد المعاودة فنطيل، ونودّ التحادث عن قوله: "إنّ (ظنَّ) وما جرآ مجراها تتطلّب مفعولا واحدا، أمّا الاسم المنصوب بعدها فإنَّ الأولى أن يكون (حالا)" (إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٦٨: ٩٠).

ساير السَّامرَّائيّ الكوفيّين هنا، وهو من مسائل الخلاف بينهم وبين البصريّين (يُنظر: أبو بركات الأنباريّ: ٨٢١/٢). إنَّ المنصوب الثاني قد يقع معرفة كثيرا، ونحن نعلم أنَّه لا يجوز وقوع الحال معرفة (يُنظر: السيوطيّ، ١٩٩٨: ٤٤٤/٢)، ماذا نقول في قولنا: (ظننتُ عمرًا غلامَك)، و (ظننتُ محمّدًا عليًّا)، و (ظننتُهُ إيّاه)، و (ظننتُ محمّدًا الّذي سعى في حاجتك) (يُنظر: أبو بركات الأنباريّ: ٨٢٢/٢ – ٨٢٥)، هذا كفَّةٌ، من كفَّةٍ أخرى، فنَّد الدكتور فاضل السَّامرَّائيّ القول هذا: "أن ممّا يمنع الحال دخول ضمير الفصل عليه ...، كقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ } الصافات: ٧٧، وضمير الفصل –كما هو معلوم– لا يدخل على الحال، وإنَّما هو يدخل على الخبر..." (فاضل السامرَّائيّ، ٢٠٠١: ٨٦). وممَّا يبعد الحال –كذلك– أنَّ المنصوب الثاني قد يقع جملة لا تصحُّ أن تكون حالا كأن تكون استفهاميّة أو مصدّرة بحرف استقبال كـ (السين، وسوف، ولن ...)، نحو: (علمتُ محمّدا أمسافر هو أم مقيم)، و (علمتُ زيدا أبوه من هو؟)، وليس يجوز وقوع من مثل هذه الجمل حالا (يُنظر: فاضل السامرَّائيّ، ٢٠٠١: ٨٦)، لأنّ جملة الحال خبريّة ولا تكون طلبيّة (يُنظر: ابن هشام،١٩٩٨: ٤٥٩/٢)، وبإجماع (يُنظر: السيوطيّ، ١٩٩٨: ٢٤٧/٢). فزُبدةُ الأقوال بأنَّ المنصوب الثاني حال، من المحال؛ لجمهرة الأسباب أعلاه.

وذهابه إلى الأفعال المتعدِّية لثلاثة: لقد ردّ الدكتور حسين العقيلي –بقول راجحٍ– أن يكون المنصوب الثالث نعت للمفعول الثاني؛ فالمفعول الثاني معرفة، فكيف يصحّ نعته بالنكرة؟ (يُنظر: حسين العقيليّ، ٢٠١٦: ١٨٢)، أمّا عدم تمكّن قوة الفعل منَ النصب لثلاثة مفاعيل فإرجاع ذلك إلى أن هذه الأفعال قبل دخول الهمزة (همزة التعدية) أو التضعيف (التشديد) عليها تتعدّى لمفعولين، فلمّا كُسع الفعلُ بالهمزة أو ضُعِّف زاد مفعولا ثالثا (يُنظر: الرضي، ١٩٩٦: ١٤٠/٤)، وقوله المثال مصنوع، حضور الشواهد تأتنا بجِناة طيِّبة، من ذلك: قال تعالى: {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً}

الأنفال٤٣، فـ (يريكهم) فالضميران: مفعولان أوّل وثانٍ وقليلا هو المفعول الثالث. وقول النابغة الذبيانيّ:

نَبّئتُ زُرعَةَ –وَالسَّفاهَةُ كَاسِمِها– يُهدي إِلَيَّ غَرائِبَ الأَشعارِ. (يُنظر: النابغة الذبيانيّ، ٢٠٠٥: ٥٥)

فـ **(نَبّئتُ)**: فعل مَصُوغ للمجهول، ونائب الفاعل هو المفعول الأوّل، **(زُرعَةَ)**: مفعول ثانٍ، وجملة **(يُهدي)**: في محل نصب مفعول به ثالث.

وقول الحارث بن حلزة اليشكري:

أَو مَنَعْتُم ما تُسأَلونَ فَمَن حُدِّ ثتُمُوهُ لَهُ عَلَينَا العَلاءُ.

(يُنظر: الحارث بن حلزة، ١٩٩١: ٢٧)

فـ **(حُدِّثتُمُوهُ)**: مَصُوغٌ للمجهول ونائب الفاعل هو المفعول الأوّل، والهاء مفعول ثانٍ، والجملة الاسميّة **(عَلَينَا العَلاءُ)** في محل نصب مفعول ثالث. وغير ها من الشواهد الفصيحة المعروفة الواردة من العرب، وإن كان الحضور لها بصيغة المفعول هو الغالب (يُنظر: كريم الربيعيّ، ٢٠٠٥: ٢٥٢) ، فهذه ليست حجّة كافية للقول بعدم نصب الفعل لثلاثة مفاعيل، فكيف كانت صياغة الفعل قبل صياغته للمفعول؟!.

أمّا قوله: إنَّ (رأى) القلبية مثل (رأى) البصرية (يُنظر: إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٦٨: ٩٠)، فألتمس له العذر، إنّ الأستاذ الماجد لا يؤمن بحقيقة التضمين، ولا يستسيغ الرجوع إليه (يُنظر: إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٩١: ٣٢٩)، ويرى أنَّ الرجوع إليه بسبب منهج الباحثين في العربيّة الّذي لم يسلم من المنطق وآثار الفلسفة (يُنظر: إبراهيم السَّامرَّائيّ، ١٩٦٨: ١٦١)، ولا يَخفى ما للتضمين من غرض بلاغيّ لطيف، ففيه كسب معنيين في تعبير واحد: معنى الفعل المذكور، ومعنى الفعل المحذوف (يُنظر: فاضل السَّامرَّائيّ، ٢٠٠٠: ١٤/٣)، فـ (أرى) القلبيّة تَعدَّتْ لمفعولين، لأنها بمعنى (عَلِم، أو وجَد)، نحو قول خِداش العامريّ:

رَأيتُ اللهَ أكثرَ كلِّ شَيءٍ مُحاوَلةً وأكثرَهُم جُنودا (يُنظر: خِداش العامريّ، ١٩٨٦: ٤١).

أي: عَلِمتُ اللهَ، أكثرَ كلَّ شيءٍ، أو وجدته أكثرَ كلَّ شيءٍ،

ومثلها الحُلْميَّة، كقوله تعالى: **{إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}** يوسف٣٦: وتتعدّى لواحد، إذا كانت بمعنى أبصر، كقولك: رأيتُ زيدًا (يُنظر: ابن يعيش: ٦٤/٧، وفاضل السَّامرَّائيّ، ٢٠٠٠: ١٢/٢).

ولا ننسى –بعد كلِّ ما أوردناه– أنّ مسألة الحذف في العربيَّة فرعٌ والأصل عدمه، فكيف أبتني قاعدة تقوم على فرع (يُنظر: الزركشيّ، ١٩٥٧: ١٠٤/٣)، فضلا عن هذا كلّه فإنّ القاعة الّتي اتَّكأ

عليها الدكتور السامرّائي مخرومة؛ إذ لا يمكن تطبيقها على الأفعال جميعها وأنَّ أصلها لازم، وأنَّ الإيجاز (نزع الخافض) جعلها متعدّية، فماذا نقول لبعض الأفعال كـ (ضرب، وقتل، وشنق ...) ؟، والراجح كما ذهب الدكتور أحمد عفيفيّ إلى أنّ الإيجاز قد أثّر في الأفعال المتعدّية بأحد حروف الجرّ، فجعلها تتعدّى بنفسها، وهذا ضرب من التطوّر الاستعمالي للغة العربيّة (يُنظر: أحمد عفيفيّ، ١٩٩٦: ٣٢٦)، وهذا معقول مقبول يتماشى مع التطوّر اللُّغويّ.

وإنّ عدم موافقتنا للدكتور السَّامرَّائيّ: أنَّ الفعل أصله لازم، لا تعني أننا نوافق الدكتور مصطفى جواد، فلسنا نرى أنّ التعدّي هو الأصل، ونكتفي بردّ السّامرّائيّ عليه: فليس للأستاذ مصطفى جواد حُجَّةٌ تاريخيّة: بأن وقف على وثائق أفاد منها كأن في اللغات السَّاميَّة، والحقائق اللُّغويّة لا تُدرَك إلّا بالدليل المادّيّ (يُنظر: إبراهم السَّامرَّائيّ، ١٩٨٣: ٨٣).

والذي نخلص إليه: إلى أنَّ مثل هذه المسائل العميقة الجذور في اللُّغة يَصعُب البتُّ فيها؛ لأنَّها أمرٌ يفتقر إلى الدليل التاريخيّ، والّذي نراه أنّ كلَّ منَ الفعلين رأسٌ قائمٌ بذاته، وهكذا جاء الفعل بقسميه من العرب وهكذا نطقته لازما ومتعدّيا، ثُمَّ قد يتداخل الفعل اللّازم فيصار متعدّيا، أو يكون العكس، بفعل أمورٍ وأغراض بلاغيّة يختلط الاستعمال، وهذا طَبيعيٌّ في لغة الضَّاد، وبعد حَسَنًا فعل الدكتور حسين العُقيليّ حين ذهب: إلى "أنَّ هناك صعوبة في تحديد أسبقية اللّازم على المتعدّي، أو أسبقية المتعدّي على اللّازم؛ لغياب المعجم التاريخيّ الدقيق الّذي يَرصد حركة المتعدّي واللّازم، فضلا عن ذلك، فإنَّ ما رُصِد من تحوّل المتعدّي إلى اللّازم أو اللّازم إلى المتعدّي في استعمالات المحدثين يجعلنا لا نطمئن إلى أسبقية أحدهما على الآخر" (حسين العقيليّ، ٢٠١٦:١٨٢ – ١٨٣).

الخاتمة:

والذي نخلص إلى أنَّ أصالة الفعلين (المتعدِّي واللزام) مسألة لا يمكن البتُّ فيها، فلا المتعدِّي هو أصل وكذا اللازم ليس بأصل؛ ذلك أنها من المسائل المفتقرة إلى دليل تاريخيّ، وما جاء به الدكتور السَّامرَّائيّ لا يقوُّم مسعاه، فالشاهد الشعريّ (قول جرير) حمَّال أوجه، فسقط موطن الشاهد فيه، وأنَّ مسألة الحذف في العربيَّة أصل، والأصل عدم الحذف، وأنّ القاعة الّتي اتَّكأ عليها الدكتور السامرّائي مخرومة؛ إذ لا يمكن تطبيقها على الأفعال جميعها بأنَّ أصلها لازم وأنَّ الإيجاز (نزع الخافض) جعلها متعدّية. إنَّ الأفعال المتعدَّية إلى مفعولين غير حاصل أمر رفضه البحث، وأن المنصوب الثاني بعد (رأى) ليس بمفعول أمرٌ تأباه العربيَّة وسننها، ويرى البحثُ أنّ كلّ منَ الفعلين (المتعدّي واللزم) رأسٌ قائمٌ بذاته، وهكذا جاء بقسميه من العرب وهكذا نطقته لازما ومتعدّيا، ثُمَّ قد يتداخل الفعل اللّازم فيصار متعدّيا، أو يكون العكس، بفعل أمورٍ وأغراض بلاغيّة يختلط الاستعمال، وهذا طَبيعيٌّ في لغة الضَّاد.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب : الأَندلسي، أَبو حيان محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان الحمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م .
٢- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة: أبو السعود، عبَّاس، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.
٣- أسرار العربية: الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ)، تحـ : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د . ت.
٤- أسماء الأسد: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت ٣٧٠ هـ)، تحـ: محمود جاسم الدرويش، ط٢، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
٥- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، تحـ: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق.
٦- الأُصول في النحو : ابن السراج، أَبو بكر محمد بن سهل(ت٣١٦هـ)، تحـ: د. عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م .
٧- إعراب القرآن : النحاس، أَبو جعفر أَحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ)، تحـ: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، مصر، ١٩٨٥م .
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: الأنباريّ، أبو بركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ)، تحـ: محمّد محي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الفكر، د. ت.

٩- أَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك : الأَنصاري، أَبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أَحمد بن عبدالله بن هشام الأَنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، د. ط، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د. ت.
١٠- الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبديع: الخطيب القزوينيّ، جلال الدين محمَّد بن عبد الرحمن بن عُمر (ت ٧٣٩ هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٣م.
١١- البرهان في علوم القرآن : الزركشي، أَبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله(ت٧٩٤هـ)، تحـ: محمد أَبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م .
١٢- تحقيقات نحويَّة: السَّامرَّائيّ، د. فاضل صالح، ط١، دار الفكر، عمَّان –الأردنّ، ٢٠٠١م.
١٣- تذكرة الكاتب: داغر، أسعد خليل، د. ط، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة –مصر، ٢٠١٢م.
١٤- تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب: الفارقيّ، أبو القاسم سعيد بن سعيد (ت ٣٩١ هـ)، تحـ: د. سمير أحمد معلوف، د. ط، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٥- جامع الدروس العربيَّة: الغلاييني، الشيخ مصطفى، راجعه ونقَّحه: د. عبد المنعم خفاجة، ط٣٠، المكتبة العصريَّة، بيروت، ١٩٩٤م.
١٦- حاشية الصَّبَّان شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينيّ: محمَّد بن عليّ الصَّبَّان (ت ١٢٠٦ هـ)، تحـ: طه عبد الرؤف سعد، د. ط، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، د. ت.
١٧- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبيّ، أحمد بن بوسف (ت ٧٥٦ هـ)، تحـ: د. أحمد محمَّد الخرَّاط، د. ط، دار القلم دمشق، د. ت.
١٨- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم وردّ على رؤوف جمال الدين مؤلِّف مُناقشات مع الدكتور مصطفى جواد: د. مصطفى جواد، د. ط، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨م.
١٩- الدراسات النحويَّة عند إبراهيم السامرَّائيّ: د. حسين عليّ فرحان العقيليّ، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت –لبنان، ٢٠١٦م.
٢٠- ديوان الحارث بن حلّزة: جمعه وحقَّقه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٩١م.
٢١- ديوان النابغة الذبيانيّ: اعتنى به وشرحه: حمدُو طمَّاس، ط٢، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٥م.
٢٢- ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب: تحـ: د. نعمان محمَّد أمين طه، ط٢، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
٢٣- شرح التسهيل : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م .
٢٤- شرح التصريح على التوضيح أَو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الأَزهريّ، خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ)، تحـ: محمّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٥- شعر خِداش بن زهير العامريّ: صنعه: د. يحيى الجبوريّ، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٩٨٦م.
٢٦- ظاهرة الحذف التخفيف في النحو العربيّ: د. أحمد عفيفيّ، ط١، دار المصريَّة، القاهرة، ١٩٩٦م.
٢٧- علل النحو: ابن الورَّاق، أبو الحسن محمَّد بن عبد الله الورَّاق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمَّد الدرويش، ط١، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩م.
٢٨- الفعل زمانه وأبنيته: السَّامرَّائيّ، د. إبراهيم، ط٣، مؤسَّسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٣م.
٢٩- الكامل في اللغة والأَدب : المبرّد، أَبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، عارضه بأُصوله وعلّق عليه: محمّد أَبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربيّ، القاهرة ، ١٩٩٧م.
٣٠- الكتاب : سيبويه، أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحـ: عبدالسلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م.
٣١- اللباب في علل البناء والإعراب : العكبريّ، أَبو البقاء عبدالله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، تحـ: ج١، د. غازي مختار طليمات، ج٢، د. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر –بيروت، دار الفكر –دمشق، ١٩٩٥م.
٣٢- لسان العرب : ابن منظور، أَبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم الأَفريقيّ المصريّ (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت – لبنان ١٩٩٤م.
٣٣- اللمع في العربيَّة: ابن جنيّ، أَبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، تحـ: سميح أبو مغلي، د. ط، دار مجدولاي، عمَّان، ١٩٨٨م.
٣٤- المباحث اللغويَّة في العراق، محاضرات ألقاها: د. مصطفى جواد، [على طلبة قسم الدراسات الأدبيَّة واللغويَّة]، د. ط، مطبعة لجنة البيان العربيّ، ١٩٥٥م.
٣٥- مباحث لغويَّة: السَّامرَّائيّ، د. إبراهيم، د. ط، مطبعة الآداب في النجف، ١٩٧١م.
٣٦- المثال النحويّ المصنوع في العربيَّة دراسة تحليليَّة تقويميَّة: الربيعيّ، كريم عبد الحسين، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربيَّة الأولى –ابن رشد– جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
٣٧- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحـ: محمّد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
٣٨- معاني القرآن : الفراء، أَبو زكريَّا يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ)، تحـ: أَحمد يوسف نجاتيّ ومحمَّد عليّ النجَّار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٩- معاني النحو: السَّامرَّائيّ، د. فاضل صالح، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، الأردنّ، ٢٠٠٠م.
٤٠- معجميَّات: السَّامرَّائيّ، د. إبراهيم، ط١، المؤسَّسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م.

٤١- مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب: الأَنصاري، أَبو محمَّد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أَحمد بن عبدالله بن هشام الأَنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، تحـ: د. مازن مبارك، محمَّد عليّ حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤م.

٤٢- مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الاصفهانيّ، أَبو القاسم محمّد بن الحسين (ت ٤٢٥هـ)، تحـ: صفوان عدنان داوووديّ، ط٤، دار القلم –دمشق، الدار الشَّاميَّة –بيروت، ٢٠٠٩م.

٤٣- المفصل في علم العربيَّة : الزمخشريّ، أَبو القاسم محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، تحـ: د. فخر صالح قدارَة، ط١، دار عمَّان –عمَّان، ٢٠٠٤م.

٤٤- المقتضب : المبرد، أَبو العباس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحـ: محمّد عبدالخالق عضيمة، ط٣، لجنة إِحياء التراث الاسلامي في جمهوريّة مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٨م.